



منذكرة رقم: 121

الرياضة في : 02 شوال 1432
الموافق ل : 01 شتنبر 2011

إلى السيدات والسادة:

- المفتش العام للشؤون الإدارية
- المفتش للشؤون التربوية
- مديرات ومديري المصالح المركزية
- مديرتي ومديري الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين
- النائبات والنواب بالعمالات والأقاليم

الموضوع: بشأن إعلان واجبات ورسوم التمدرس بمؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي.

المرجع: - المرسوم رقم 2.00.854 الصادر في 17 شتنبر 2001 بتطبيق القانون

رقم 06/99 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة؛

- المشروع E4P3 من البرنامج الاستعجالي 2009 - 2012.

سلام تام بوجود مولانا الإمام المؤيد بالله،

وبعد، لقد جعل الميثاق الوطني للتربية والتكوين من التعليم المدرسي الخصوصي شريكا وطرفا رئيسيا إلى جانب الدولة في النهوض بنظام التربية والتكوين وتوسيع نطاق انتشاره والرفع المستمر من جودته.

وعلى هذا الأساس، تضمن البرنامج الاستعجالي من خلال المشروع E4P3، المتعلق بتطوير التعليم المدرسي الخصوصي، جملة من التدابير والإجراءات الهادفة إلى تشجيع هذا القطاع وتنظيمه وتأهيله للقيام بدوره كاملا في إنجاح ورش الإصلاح التربوي والمساهمة بفعالية في تعميم التعليم والرفع من جودته.

وفي هذا الإطار، يشكل نهج الشفافية في إخبار أمهات وآباء وأولياء تلميذات وتلاميذ مؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي بطبيعة الخدمات المقدمة وإطلاعهم على تفاصيلها سواء فيما يخص الجوانب التربوية أو ما يتعلق برسوم وواجبات التمدريس وباقي الخدمات، عنصرا من العناصر الرئيسية التي ينبغي أن تتأسس عليها العلاقة بين مختلف الأطراف.

وبناء عليه، وتماشيا مع مقتضيات المادة 10 من المرسوم رقم 2.00.854 الصادر بتطبيق القانون رقم 06/99 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، فإنه يرجى منكم:

- عقد لقاءات مع الجمعيات الممثلة لقطاع التعليم المدرسي الخصوصي لتحسيسهم بضرورة إشهار أئمة مختلف الخدمات المقدمة من طرف مؤسساتهم،
- دعوة أصحاب مؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي إلى تخصيص حيز بارز داخل فضاءات هذه المؤسسات لإطلاع الأمهات والآباء والأولياء على نوع التعليم الملحق حسب الترخيص القانوني المسلم لكل مؤسسة، وعلى تفاصيل الواجبات التي يؤديونها مع التمييز بين واجبات التمدريس ورسوم التسجيل وأقساط التأمين إلى غير ذلك من الخدمات المقدمة، والحرص على تقديم وصولات مقابل الرسوم والواجبات المؤداة،
- تعزيز زيارات لجن المراقبة الإدارية لمؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي، مع الحرص على أن تتضمن التقارير التي تنجزها هذه اللجان فقرة حول مدى تطبيق المقتضيات المشار إليها أعلاه.

فالمرجو منكم إيلاء هذه العملية ما تستحقه من عناية واهتمام، اعتبارا لأهمية النتائج المنتظرة منها في تحسين صورة التعليم المدرسي الخصوصي، والرفع من جودة الخدمات التربوية بمؤسساته، وتعزيز أجواء الثقة بين هذه المؤسسات وأمهات وآباء وأولياء التلميذات والتلاميذ، والسلام.

كاتبة الدولة لدى وزير التربية الوطنية
والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث
العلمي المكلفة بالتعليم المدرسي
أهليفة بنه العبيدنة